

محول كتاب « عثمان »

حكومة النبي وخلفائه

للأستاذ عباس محمود العقاد

—>>><<<—

« يقول ... الدكتور طه حسين في كتابه عثمان ! » إن حكومة الرسول والخلفاء الراشدين من بعده كانت وضعيته وليس للدين الإسلامى يد فيها . ويستنتج من هذا أنه لا فرق بين المسيحية والإسلام من هذه الوجهة وأعنى نظام الحكم والمجتمع ، وبأني بدليل قوله تعالى : وشاورهم فى الأمر ويقصد الأمور الدينية بأسرها ...

« ولكن ألم يقرأ قوله تعالى عز من قائل : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون .

« هل كانت حكومة المسلمين من وضع محمد عليه الصلاة والسلام دون إجماع من رب السماء ؟ وهل كان أبو بكر وعمر يتوكلان بأعمالهما من تلقاء نفسيهما وليست هي من جوهر الإسلام في شيء ؟ وهل كان عمر رضى الله عنه يقصد من قوله : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فرددتها على الفقراء » ... أقول هل كان يقصد الأموال بأنواعها كما يمتدح الدكتور ، أو يقصد الزكاة والصدقات ؟

أرجو إيضاح ذلك على صفحات الرسالة الغراء ... الخ

د الأعلية ،
عبد الكريم الهرهاب

جاءنا هذا الكتاب فخذفنا منه بعض العبارات التي لا تدخل في السؤال ، واكتفينا منه بما نشرناه .

والذي نراه أن الأديب صاحب السؤال قد ظلم الفكرة التي نقلها من كتاب عثمان ، لأن الدكتور طه حسين لم يقل شيئاً مما فهمه في سؤاله ، وكل ما يفهم من كلام الدكتور طه أن حكومة النبي عليه السلام لم تكن حكومة « ثيوقراطية » أى حكومة تستأثر بها طائفة من السكّان والأخبار ولا تشترك فيها الأمة برأى في اختيار الحاكم وتقرير الأحكام .

وهذا في رأينا صحيح .

فسأله الحكم في الإسلام حق لجميع المسلمين يتولاه بصاح له وتنفذ جمهرة المسلمين على صلاحه . وليس العالم باليه فيه إلا كالمسلم بأسر في هذه الأيام ، يختار حاجة الحق إلى هذه الأصول ، ولا يختار لأن علمه يحمل الولاية حكراً له أو يحسرها فيه رضى طائفة من أمثاله .

وليس رأى المسلمين في صلاح الحاكم بما تمنع أن تكون امر الشريعة التي يحكم بها من عند الله ، وكل ما يمنعه أن يه « الحق الإلهي » الذي ادعاء بعض ملوك أوربة وسيلة إلى إن حق الرعية في الشورى والرقابة على الحكومة . وقد أبى الإسلام هذه الدعوى فكانت سنته هذه مزية له بين الأديان .

وقد أوضح الدكتور طه حسين هذا المعنى فقال رد القائلين بالثيوقراطية في الإسلام أنهم قد يرون : « أن الحكم التي كانت تحكم المسلمين في هذا العهد إنما كانت تستمد سلطتها من الله ، ومن الله وحده ، لا ترى أن للناس شأناً في هذا السلطان ولا ترى أن من حقهم أن يشاركوا فيه أو يمتنعوا عليه أو ينكروا منه قليلاً أو كثيراً » .

فالواقع أن الإسلام لا يمتنع للحاكم بحق إلهي يمنع الناس من حساباته والتعقيب على حكمه ، وهذا الذي فهمناه من كتاب عثمان حين رجعنا إليه ، فلا غبار في رأينا عليه .

أما كلمة عمر عن الأموال فقد عقبتنا عليها في كتابنا : عبقرة عمر فقالنا : « إنه لم يرد في كلامه تفصيل لهذه النية ولكن الذي نعلمه من آرائه في هذا المدد كان لاستخلاص ما كان ينويه . فعمد على حبه للمساواة بين الناس كان يفرق بين المساواة في الآداب النفسية والمساواة في الدين الاجتماعي ولم تكن المساواة في أدب النفس عند عمر مما ينفي التفات بالدرجات ، ولم يكن يرضيه كذلك أن يمتد الفقراء على المدد والعلماء ، ويرضوا عن العمل واتخاذ المهنة ، فكان يقول لهم خطبه : يا معشر الفقراء ارفعوا رؤوسكم فقد وضع الطريق فاتبقوا الخبرات ولا تنكروا عيالاً على المسلمين . وكان يوم الفقراء والأغنياء مما أن يتعلموا المهنة ، فإنه يوشك أن يمتد أحدهم إلى مهنة وإن كان من الأغنياء ... فيسوغ لنا أن نه

وقال عن قتل أبناء الولايات : « إن التذمرين توافدوا من الولايات إلى المدينة مجندين وغير مجندين ، وتولى زعامة التذمرين في بعض الأحيان جماعة من أجلاء الصحابة كتبوا صحيفة وقروها وأشهدوا فيها المسلمين على مآخذ الخليفة » .

وقال عن التنافس بين المراسم : « إن التنافس كان على أشده بين الماصتين الحجازيتين وبين الكوفة ، لا يرضى أهل المدينة بما يرضى أهل مكة ، ولا يرضى أهل الكوفة بما يرضى هؤلاء . هؤلاء » .

وقال عن أثرة قريش : « إن قبائل البادية كانت تنفس على قريش غنائم الولاية ومناسب الدولة وينظرون إليهم نظرهم إلى القوى المستأثر بجاه الدين والدنيا وحق الخلافة والسلطنة » .

وقال عن طابقات المستخرين : « كان العبيد والموالي والأعراب المحرومون حائقين متبرمين لا يرضون عن حظهم من العيش بعد أن علمهم الإسلام حقوق المساواة وشرع لهم شريعة الإنصاف » .

وقال عن جبهة القراء والحفاظ وأصحاب الذك والفقه والشريعة : « إنهم خلق كثير يعدون بالألوف ويتفرون في الحواضر والبوادي ولا يزالون كأنبيا بني إسرائيل منذرين متوعدين ساخطين على ترف الترفين » .

وقال ابن أبي بكر وعثمان كانا بمسكن الصحابة بالحجاز ويحذران منهم أن يتطلقوا في الأرض فيقبلوا على الدنيا ، وأن عثمان أهل هذه السياسة الحكيمة وشق عليه أن يطيل حبسهم بالحجاز والهيمنة عليهم يحواره .

وقال غير ذلك مما لا يخرج عنه سبب واحد من أسباب الفتنة ، ولطمعها كلها في مرجع واحد وهو افتراق عهد الخلافة وعهد الملك ، وأن الموقف كان في خلافة عثمان « ملتبساً ... متشابكاً ؛ لأنه كان نصف ملك ونصف خلافة ، أو كان نصف زعامة دينية ونصف إمارة دنيوية . فوجب أولاً أن يتضح الموقف بينهما وأن يزول الالتباس عن قان صريح ، ووجب - وقد زال الالتباس وتقابل الصدان اللذان لا يتفقان - أن يبلغ الخلاف مداه ، ولن يزال قائماً حتى تكتب الغلبة لبدا من البدأين وحكم من الحكيمين » .

هذا بعض ما جاء في عبقرية الإمام من أسباب الفتنة الكبرى

من هذا جيمه معنى ما انتواء من أخذ فضول النبي وتقسيمه بين ذوى الحاجة ، وهو تحصيل بعض الغرائب من الثروات الفائضة وتقسيمها في وجوه البر والإصلاح .

هذا مجمل رأينا في سؤال الأستاذ الوهاب . وقد تلقينا كتباً أخرى في هذا السياق يسأل كتابها عن مواطن في كتاب عثمان لا نرى حاجة إلى تفسيرها ، لأن إتمام النظر في الكتاب نفسه ينفي عن ذلك التفسير .

على أننا نعتقد أن الذين يستقبلون كتاب عثمان بمنزل هذا النقد لم يظلموه كما ظلمه القروظون له بلسان التزلف والدهان ، فإنهم يقولون فيه ما لا يقوله إلا عاجز عن التقدير الصحيح - وهو كاف لإعطاء الكتاب حقه من الثناء .

فهؤلاء المجزة عن التقدير الصحيح يزعمون أن الفتنة الكبرى لم تبحث على قواعد التاريخ أو على قواعد السنن الطيمية قبل كتاب عثمان .

ومن جرأة الجهل أن يصدر مثل هذا الادعاء في هذه السنوات على التخصيص ؛ لأن هذه السنوات قد ظهر فيها كتاب يسمى عبقرية الإمام ، طبعت منه طبعت قبل ظهور كتاب عثمان ، وترجم إلى اللغات الشرقية ، وانتشر في جميع الأقطار الإسلامية ، وقراء عشرات الألوف من أقصى الشرق الإسلامي في الهند إلى أقصى الغرب الإسلامي في مراكش وإفريقية .

وفي هذا الكتاب كلام عن الفتنة الكبرى التي برزت في أيام عثمان ودامت إلى قيام الدولة الإسلامية .

وقد وصف عصر عثمان فقال : « إنه هو العصر الذي تكون فيه المجتمع الإسلامي بعد نشأة الدولة الجديدة ، فبرز فيه نظام جديد على أساس الثروة المجلوبة من الأقطار المفتوحة ، وعلى أساس الولايات التي تولاهها بعض الطبقات المرشحة للرئاسة من العلية وأشباهها » .

وأحصى الكتاب أسباب التذمر سبباً سبباً فقال في مسألة الثروة : « كثر الترفون من جانب وكثر التبرون من جانب آخر ، وشاع بين الحائنين ما يشيع دائماً في أمثال هذه الأحوال من الملاسة والبغضاء » .